

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 671

الخميس 11 نيسان/أبريل 2002، الساعة 15/00
فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة 15/12

السيد ن. هيديمان (السويد) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكر أسدي الرئيس، في جلسة هذا الصباح أبديت بعض الملاحظات في الجزء الأول من المشاورات غير الرسمية وقد أجرينا جولة ثانية لهذه المشاورات غير الرسمية وأود أن أبدي ملاحظات إضافية.

الرئيس: السادة المندوبون الموقرون، أعلن افتتاح الجلسة رقم 671 للجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

المقترحات المقدمة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لبنود جديدة تنظر فيها لكي تتدارسها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثانية والأربعين

كما استمعتم فقد توصلنا إلى توافق في الآراء حول البند الثامن كبنود فريد، وأيضا بالنسبة للبند الخاص بالمصالح الدولية على المعدات المتنقلة، وهذا البند سينقسم إلى بندين فرعيين، أي أن تعمل الأمانة الأمم المتحدة كسلطة إشرافية بموجب مشروع البروتوكول الأولي، وأيضا دراسة العلاقة بين أحكام المشروع الأولي للبروتوكول وحقوق الدول والتزاماتها تحت نظام قانوني فضائي. وهذا الفريق العامل سينظر في هذين البندين بشكل منفصل.

نواصل دراستنا للبند العاشر على جدول أعمالنا "المقترحات المقدمة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لبنود جديدة تنظر فيها لكي تتدارسها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثانية والأربعين".

السيد الرئيس، علاوة على ذلك، تم التوصل إلى توافق بالآراء بأن تعد الأمانة تقريرا بالتشاور مع المستشار القانوني لكي ينظر فيه الفريق العامل.

أود أن أقصر جلسة بعد الظهر لكي نسمح للأمانة أن تعد التقارير لكي تكون جاهزة في الوقت المحدد صباح الغد. وبالتالي فإنني أعتمد على تعاونكم في هذا الشأن.

والآن يا سيادة الرئيس، كانت هناك بعض المقترحات الأخرى التي ناقشناها خلال المشاورات غير الرسمية، أولها البند التاسع المتعلق بالدولة المطلقة، فهناك مقترحات أخرى أعرضت خلال اللجنة الفرعية القانونية، ووجدت أنه لا يوجد توافق في الآراء ولا يوجد تفاهم مشترك حول هذه المقترحات. أجرينا مناقشات مثمرة ولكننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المقترحات. شكرا.

وكما يدرك السادة المندوبين فقد عقدت جلسة ثانية للمشاركة هذا الصباح وسأعطي الكلمة للسيد المنسق لهذه المشاورات السيد نيكولاس هيديمان لكي يرفع لنا تقريرا حول النتائج التي توصلوا إليها في هذا الفريق العامل.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

هذا الصباح فإننا نفضل إدراج بند عام يتناول استعراض مفهوم الدولة المطلقة وكنا نعتقد أنه هناك توافق في الآراء حول هذا الموضوع. ولكننا استمعنا إلى آراء مخالفة على أية حال فإننا نود أن نؤيد الاقتراح البناء الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن نطلب إلى الفريق العامل المعنى بالبند الرابع أن ينظر في مفهوم الدولة المطلقة. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب استراليا. والكلمة الآن للسيد الموقر مندوب الهند.

السيد ب. ك. شاو داري (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، كما أعربنا عن رأينا من قبل، فإننا نود أن نرى هذا البند ولكننا نرحب باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب الهند. هل هناك من وفود أخرى؟ اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): السيد الرئيس، أردت فقط أن أؤيد فقط اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية وهو اقتراح مفيد للغاية. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب اليونان. إيطاليا ثم البرازيل.

السيد ك. زانغي (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، فيما يتعلق بمفهوم الدولة المطلقة كدت قد أعربت عن تأييدي لإبقاء هذا البند على جدول الأعمال أو متابعة استنتاجات الفريق العامل المعنى بهذا الموضوع والذي عما لمدة ثلاث سنوات. إذن، فحالة هذه المهمة للفريق العامل فإنني أؤيد هذا الحل شريطة أن يرد في التقرير أن ولاية فريق الخبراء يجب أن تتسع لتشمل استعراض مفهوم الدولة المطلقة. كذلك فإنني أنوي أن أتناول اقتراحاتنا، لا أعرف ما إذا كان هذا هو الوقت الملائم أم أتناول الأمر في مرحلة لاحقة. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب إيطاليا. فيما يتعلق بالجزء الثاني من مداخلتكم أرجو أن تتكرموا بالإدلاء في مرحلة لاحقة. السيد الموقر مندوب البرازيل له الكلمة.

السيد س. لايتة دا سيلفا (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، إن وفد البرازيل يود أيضاً أن يؤيد الرأي الإيجابي الذي تقدم به مندوب الولايات المتحدة الأمريكية. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب البرازيل على إسهامه. هل هناك من وفد آخر يود أن يتناول هذا البند بالذات؟ مندوب الاتحاد الروسي له الكلمة.

الرئيس: شكراً للسيد هيدمان، السيد الموقر مندوب السويد ومنسق المشاورات غير الرسمية حول جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين.

والآن سأعطي الكلمة لأي وفد يود أن يتقدم ببيان رسمي في هذا السياق الرسمي، أي الجلسة العامة للجنة الفرعية القانونية حول هذا البند وحول المقترحات المقدمة أود أن أذكر السادة الوفود بأن هذه هي الفرصة الأخيرة للتقدم بمثل هذه البيانات أمام هذه الدورة لهذه اللجنة الفرعية القانونية. الكلمة للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد س. ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. السيد الرئيس، خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريناها هذا الصباح حول البند العاشر، والتي أدارها باقتدار السيد مندوب السويد. وكانت هناك مناقشات كما ذكر حول البند التاسع، أي "مفهوم مراجعة الدولة المطلقة" وما إذا كانت هناك فرصة للدول أن تتقدم بمدخلة حول مفهوم الدولة المطلقة، وأن يتم التذكير في استنتاجات الفريق العامل المعنى بالبند التاسع. وقد أعرب وفد بلادي رأيه بأنه من غير المستصوب أن يدرج مثل هذا البند الآن. ولكننا أخذنا مأخذ الجد للاعتبارات التي طرحتها الوفود الأخرى وذلك لضرورة التذكير في استنتاجات الفريق المعنى أي بمفهوم الدولة المطلقة.

إذن، ما أقترحه هو أن تقرير اللجنة الفرعية حول البند العاشر يمكن أن يورد إشارة إلى أن الفريق العامل المعنى بالبند الرابع "مسائل متعلقة بمعاهدات الأمم المتحدة الخمس للفضاء الخارجي"، يمكن لهذا الفريق أن يراجع تطبيق وتنفيذ مفهوم الدولة المطلقة كما وردت في استنتاجات الفريق العامل المعنى بالبند التاسع، بما في ذلك التقرير المقدم من الأمانة، وقد درسناه هلال هذه الدورة تحت البند التاسع.

إذن، علينا أن نوفر محفلاً في سياق الفريق العامل المعنى بالبند الرابع وذلك لدراسة كافة الاستنتاجات الخاصة بتطبيق مفهوم الدولة المطلقة. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لمداخلتك ولإقتراحك الخاص بجل هذه المسألة المتعلقة بكيفية دراسة هذه القضايا التي ورد الإشارة إليها في استنتاجات الفريق العامل المعنى بالبند الرابع.

استراليا على قائمة المتحدثين أمامي، لكم الكلمة.

السيد ا. بيل (استراليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، أردت فقط أن أتقدم ببعض التعقيبات حول البند التاسع. كما ذكرنا

البروفسور كولوسوف إلى أن لجنتنا أمام هذه اللجنة بأن المعاهدات الخمس لا تواكب التقدم التكنولوجي الحالي. ولكي نكون متسقين فالأمر يتطلب مراجعة لهذه المبادئ، وبالطبع فإننا نود أن نمس هذه المعاهدات الخمس التي تمثل صلب القانون الدولي للفضاء. بالطبع قد يكون هناك عدم اتفاق في طريقة تناول هذا الأمر من المنظورين. ولكن أود أسئلت ما إذا كنا نستطيع أن [يتعذر سماعها؟] هذا الاقتراح من الاتحاد الروسي لأنه قدم أولاً منذ ثلاث سنوات وعندئذ طرحنا إمكانية تناول مفهوم الدولة المطلقة كان مجرد جانب ضئيل من هذا الموضوع. وذكرنا أن هناك العديد من المفاهيم والأفكار الواردة في الاتفاقية الحالية والتي تستحق النظر فيها لكي نعرف ماذا [يتعذر سماعها؟] على ضوء الوضع الراهن من التطورات التكنولوجية وبالتالي فقد عزلنا مفهوم الدولة المطلقة [يتعذر سماعها؟]، إلا أن هذا لم يكن هو الوحيد دون المساس بالاتفاقية الدولية ولكن علينا أن نفكر في بعض التعبيرات على ضوء الوضع القانوني والتكنولوجي.

أذكر في ذلك الحين، أننا أشرنا موضوع المنظمات الدولية الحكومية التي تشترك بشكل متزايد في أنشطة الفضاء في حين أن أُنذاك في 1997 وما بعدها من سنوات وقت المعاهدات لم يكن لتلك المنظمات نفس الدور الذي تلعبه اليوم وبإمكاننا كذلك أن نصيف الآثار المترتبة بالنسبة لمنظمات دولية أخرى تعمل في مجال الفضاء منظمات غيرت من تابعها ومن الدور الذي تلعبه، وتحولت من مؤسسة حكومية إلى مؤسسة خاصة، أشير إلى انتلستات وغيرها. إذن، ما من شك أن هناك مفاهيم أخرى وأوضاع سنظهر وسوف تستوجب منا بعض التفكير، هذا لا يعني على الإطلاق أنه علينا أن نعدل المعاهدات إلى ما لا نهاية.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة، أسئلت، ألا يمكننا أن نطبق الفلسفة التي جعلتنا ندرس مفهوم الدولة المطلقة، أن نطبق هذه الفلسفة على مفاهيم أخرى في واقع الأمر عندما نقرأ المعاهدات القائمة بعناية وبدقة.

لا أود أن أقترح عليكم الآن واليوم مفهوماً جديداً لأن الوقت قد تأخر، ولكن هناك إمكانية وفي نفس السياق الذي أدى بوفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم الحل الوسط الذي قبلناه، أن نعطي للجنة التي تدرس وضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولديها ولاية واسعة النطاق، أي أننا عندما نقول أنها ستدرس هذه القضايا الخاصة بتطبيق المعاهدات، في هذه الحالة أمامها فرصة لدراسة أي أمور أخرى مرتبطة بذلك أن نعطي هذه اللجنة فرصة تطوير الأفكار التي جاءت في أساس اقتراح الاتحاد [السوفييتي؟] منذ ثلاث أعوام والتي تناولها من جديد صباح اليوم وذلك بغرض استخلاص موضوع آخر كالذي درسناه من قبل الدولة المطلقة على سبيل المثال وضع المنظمات الدولية الحكومية

السيد ي. م. كولوسوف (الاتحاد الروسي)
(ترجمة فورية من اللغة الروسية): يبدو أن هناك رغبة مشتركة في تمثيل الفريق العامل المعني بالبند الرابع للنظر في استعراض مفهوم الدولة المطلقة. ولكننا نود الإشارة في التقرير إلى أننا نوافق على ذلك شريطة ألا يمس الفريق العامل مسألة تطبيق المعاهدات الخمس للفضاء الخارجي.

الرئيس: شكراً للسيد الموقر مندوب الاتحاد الروسي. الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد س. ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أود فقط التعليق على ما قاله مندوب الاتحاد الروسي، الإشارة بالتحديد في التقرير إلى أن البند الرابع واسع بالقدر الكافي ليغطي الدولة المطلقة فهذا لا يعني توسيعاً أو تحديداً لهذا البند بما لا يسمح بإدراج بنود أخرى. نيتنا هي أن النظر في مفهوم الدولة المطلقة هو في سياق البند الرابع والفريق العامل المعني بالبند الرابع، بالطبع الأمر يتعلق بنطاق تطبيق المعاهدات الخمس الخاصة بالأمم المتحدة، إن هذا ليس توسيعاً لنطاق البند الرابع، أو أنه تقييد لكافة البنود التي يمكن أن تندرج تحت هذا البند ولكننا مجرد أننا نفضل أن يتم مناقشة هذا البند تحت البند الرابع. شكراً.

الرئيس: هل هذا الشرح الذي تقدم به مندوب الولايات المتحدة الأمريكية مرض لكافة الوفود؟ نعم، يبدو أن الأمر قد اتضح.

السادة المندوبون الموقرون، أعتقد أننا توصلنا إلى توافق في الآراء حول هذا البند، أي أن إدراج الاستنتاجات التي توصلنا إليها بعد مناقشة البند التاسع وإدراجها في عمل الفريق العامل المعني بالبند الرابع خلال الدورة القادمة للجنة الفرعية قد حاز على التوافق العام في الآراء، إذن، تقرر الأمر على هذا النحو.

والآن يمكننا أن ننتقل إلى نقاط متبقية رفع بشأنها السيد مندوب السويد تقريراً عنها، لكم الكلمة الآن السيد الموقر مندوب إيطاليا، لأنكم ذكرتم من قبل أنكم تتوون تناول هذا الموضوع.

السيد ك. زانغي (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً لسيد الرئيس، في واقع الأمر مر ثلاث سنوات على الاقتراح الذي تقدم الاتحاد الروسي، وورد مرة أخرى من خلال الاقتراح الذي تقدمت به الاتحاد الروسي والصين واليونان. وهنا أشير إلى مسألة دراسة وملائمة واستصواب المعاهدات الخمس. وفي واقع الأمر فإننا لم نستطع التوصل إلى توافق في الآراء بل وصلنا إلى طريق مسدود. أسئلت على الرغم من ذلك ما إذا كنا نستطيع أن نفكر ملياً قبل أن نتناول مرة أخرى هذا الاقتراح لأنني شعرت بحساسية عندما أشار

الرئيس: شكرا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل إيطاليا لأنه يبدو لي أنه يود ربما أن يفسر بشكل أفضل مضمون اقتراحه.

السيد ك. زانغي (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. ربما بالفعل أسأت الإعراب عن فكري، أو ربما كان هناك سوء فهم. لقد تجنبنا عمداً أن أتحدث عن اتفاقية عالمية شاملة وأن أتحدث عن أي تعديل، لأنني أعرف أن هذه الفكرة لم تحظى بتوافق في الرأي، وبالتالي فلقد لجئنا إلى المصطلحات القديمة أي أن نتوصل إلى وضع ولم أشر إلى اتفاقية وحيدة.

أكرر الغرض من اقتراحي، الغرض هو أن نعرف، أن نتيبين ونكتشف ما إذا كانت هناك مفاهيم أخرى أسوة بمفهوم الدولة المطلقة تستحق الدراسة وذلك دون أن نمس بالمعاهدات الخمسة القائمة ودون أن نقترح اتفاقية عالمية شاملة أو وحيدة، لأنني أدرك كل الإدراك، وكما أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، أدرك كل الإدراك الأثار التي يمكن أن تترتب على وضع اتفاقية وحيدة شاملة عالمية، أثار ذلك على المعاهدات القائمة. ولكن، كل ما أطلبه هو، أنه إذا ما كانت هناك إمكانية إلى جانب مفهوم دولة الإطلاق أن ننظر في مفهوم أو مفهومين آخرين فلا ضرر من ذلك دون أن نمس بالمعاهدات، الغرض هو أن نوضح تلك المفاهيم التي كانت ربما السبب في عدم تصديق عدد من الدول على المعاهدات، الغرض إذن هو أن نيسر تصديق هذه المعاهدات وأن نمهد الطريق أمام التصديق على هذه المعاهدات، لأنني أرى بالفعل أن هناك مفاهيم غير مفهوم الدولة المطلقة بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتفكير. شكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيطاليا الموقر على هذا التوضيح. وأود أن أعرف ما إذا كانت هناك وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة حول هذا البند بالتحديد. أرى السيد مندوب اليونان يرفع لافتته، فليقبل.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): عذراً سيادة الرئيس. أشكر سيادة الرئيس. السيد الرئيس، علي أن أسجل بدوري أن هدف الفريق العامل المعني بالبند الرابع من جدول الأعمال أن ولاية هذا الفريق واسعة بالقدر الكافي الذي يسمح بإمكانية تطوير أفكار جديدة وبعد ذلك يسمح بالعودة أمام الجلسة العامة لتقديم مقترحات، كما قال مندوب إيطاليا. الولاية واسعة بالقدر الكافي وليس هناك ما يحول وما يمنع الفريق من تطوير عدد من الأفكار مع النظر في هذا الوضع غير المرضي بالنسبة لعدد قليل من التصديقات على المعاهدات. هذا الأمر، علينا أن ندرسه في إطار الفريق العامل كي نشجع على أكبر عدد من التصديقات بالنسبة لهذه المعاهدات. بإمكانني إذن أن

أو المنظمات الحكومية التي خضعت للخصخصة أو أي مسألة أخرى تطرح نفسها بالنسبة لتطبيق معاهدة أو أخرى.

الأمر يتعلق ببساطة أن نحدد بدقة الولاية التي سنوكل بها للفريق العامل كي نسمح لهذا الفريق المعني بالمعاهدات الخمس، أن نسمح له بالاضطلاع بدقة وعناية على الاتفاقيات والمعاهدات وإن كان هناك مجال يقترح علينا الفريق دراسة معينة كذلك التي قررناها بالنسبة لمفهوم الدولة المطلقة. بإمكاننا إذن، أن نطبق نفس الفلسفة بالنسبة لموضوعات أخرى تستحق منا بعض التفكير. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيطاليا الموقر على هذا البيان، وأشكرك على اقتراحك.

السادة الأعضاء الموقرون، هل نواصل العمل الآن على أساس هذا الاقتراح الذي تقدم به السيد ممثل إيطاليا، بالنسبة لولاية اللجنة الفرعية وفريقها العامل المعني بالبند الرابع من بنود جدول الأعمال؟ الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد س. ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. لقد استمعنا بكل اهتمام للتعليقات التي أداها السيد مندوب إيطاليا، وعلي أن أعترف على الرغم من ذلك أننا ننظر إلى المسألتين على أنهما مختلفتان في طبيعتهما. مسألة دراسة مفهوم الدولة المطلقة لا يمكن المقارنة ما بينها وما بين الاقتراح الذي تقدم به مندوب إيطاليا، بالنسبة لاستعراض المعاهدات الخمس. الفارق أساساً هو التالي، سيادة الرئيس.

كما اقترحت صباح اليوم في المشاورات غير الرسمية، فإن انشغالاتنا بخصوص جهود تبذلها هذه اللجنة الفرعية من أجل تناول الاتفاقيات العالمية، مفهومنا هو أن الموضوع الآن مطروح على بساط البحث. وإذا ما كنا نتحدث عن اتفاقية أو معاهدة دولية وحيدة فهذا يعني ضمناً أننا سنستبعد ما هو قائم الآن ونستبدله بهذه الاتفاقية الشاملة العالمية. ولا أعتقد أن هناك من بإمكانه أن يؤكد أننا بمجرد أن نعمل على وضع هذه الاتفاقية العالمية الشاملة، ما من أحد بإمكانه أن يؤكد أنه لن يكون هناك تغييرات تدخل على الاتفاقيات والمعاهدات القائمة، ستكون هناك مفاوضات ستقضي ولاشك إلى وضع هذه الاتفاقية العالمية الشاملة وستغير الأوضاع.

أما بالنسبة لمفهوم الدولة المطلقة، فهذا يندرج تماماً في سياق المعاهدات القائمة، ولكن لا يمكننا أن نقول أننا سنضع اتفاقية عالمية شاملة لأن هذا معناه أننا سنفقد المجتمع الدولي ثقته في المعاهدات الخمسة القائمة. شكراً سيادة الرئيس.

يتفق وما جاء في الفقرة الثانية من المادة 6 من معاهدة الفضاء. هذا هو الاقتراح الجديد الذي كنت أود أن أطرحه على نظر الوفود الحاضرة.

الرئيس: شكرا المندوب اليونان. إن أصبت في فهم بيانك يا سيدي، تقدمتم بهذا الاقتراح لمجرد الإعلان لأننا انتهينا بالفعل من النظر في جدول أعمال الدورة القادمة، استكملنا دراسة هذه المسألة وحددنا جدول الأعمال ولا يمكننا أن نواصل دراسة هذا الجدول، ولكنني أشكركم على هذه المعلومات وربما استطعنا في العام القادم، واستطعت أنت يا سيدي أن تعرض علينا هذا الاقتراح عندما نتناول جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجنة الفرعية.

سيداتي وسادتي، إن لم يكن لديكم اعتراض، هل بإمكانني أن أعتبر أننا انتهينا من النظر في البند العاشر؟ "المقترحات المقدمة للجنة الفضاء الخارجي حول بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثانية والأربعين" وكذلك جدول الأعمال المؤقت كما عدل عصر اليوم، أصبح هذا المشروع لجدول الأعمال جدولاً مؤقتاً للدورة الثانية والأربعين. لا أرى اعتراض على ذلك، تقرر الأمر.

السادة الأعضاء الموقرون، سوف أرفع هذا الاجتماع للجنة الفرعية بعد وهلة قصيرة كي أعطي الأمانة الوقت الكافي لإعداد كافة الوثائق الضرورية لنا كي نعتمد تقارير هذه الدورة. ولكن قبل أن أفعل ذلك أود أن أعلم الوفود بجدول عملنا بالنسبة لصباح الغد.

صباح الغد، سوف نبدأ باعتماد تقارير الفريق العاملة حول البنود أربعة وستة وتسعة وبعد ذلك سوف نواصل العمل لاعتماد تقرير اللجنة الفرعية وبطبيعة الحال إن كانت هناك ضرورة قد نمدد المداويلات كي نعقد جلسة عصرية كذلك ولكنني أفضل أن نحاول بذل كافة الجهود كي ننهي من هذا العمل في جلسة الصباح. وأعتمد على تعاونكم معي لإحراز هذا النجاح. هل لديكم أي تعليقات حول جدول العمل المقترح للغد؟ رفعت الجلسة.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة 15/55

أقول أنني واثق على مواصلة العمل الذي نقوم به في الوقت الراهن.

الرئيس: شكرا لليونان. هل هناك من وفود أخرى ترغب بالتعليق، خاصة حول هذا الموضوع؟ كلا، أعتقد إذن، أن استنتاجات النقاش هي التالية.

أي قضية يمكن أن تثار أثناء مناقشة البند الرابع من بنود جدول الأعمال لهذه اللجنة الفرعية القانونية في دورتها القادمة، وذلك في إطار اللجنة الفرعية في حد ذاتها وفي إطار الفريق العامل، يمكن إذن تناول أي قضية جديدة تثار كما كانت الحال بالنسبة لمفهوم الدولة المطلقة الذي يدرس في إطار هذا البند الرابع. وهناك اتفاق حول تفسير اختصاص ولاية الفريق العامل بالمعنى بالبند الرابع. لن نغير الولاية والاختصاص الذي حددناه في العام الماضي بالنسبة للفريق ولكننا وصلنا إلى تفاهم فيما بيننا بالنسبة لتفسير هذه الولاية وهذا الاختصاص استجابة للطلب الذي تقدم به السيد مندوب إيطاليا. هل توافقون على ذلك؟ تقرر الأمر.

هل نستمع إلى بعض المتحدثين الآخرين، بالنسبة للبنود المقترحة على الدورة القادمة للجنة الفرعية وكما اقترحها المنسق وكما نوقشت أثناء اجتماعات هذه اللجنة الفرعية؟ وبطبيعة الحال على أساس الاتفاق الذي توصلنا إليه بالنسبة لمقترحات محددة. تقرر الأمر. تم اعتماد جدول أعمال الدورة القادمة.

السادة الأعضاء الموقرون، إن لم يكن لديكم اعتراض؟ اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، إن أصبت فهم ما أدليت به فإننا على وشك الانتهاء من النظر في البند العاشر أو انتهينا منه أم لا؟ لأن لدي اقتراح بالنسبة لبند جديد ولكنني لست واثقا من أنه بإمكاننا أن نتدارس ذلك الآن، على الأقل أود أن أذكر هذا البند وأترك الأمر لكم وللزملاء كي يقرروا.

بعد العرض الذي استمعنا إليه صباح اليوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد التجربة الحديثة التي خضتها أنا شخصيا أثناء مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية منذ أسبوعين وحيث شكلنا فريقا عاملا معنيا بالمسائل الخاصة بآثار القطاع الخاص على الأنشطة الفضائية، يبدو لي أنه من المناسب، ربما ليس هذا العام ولكن العام القادم، ربما كان من المناسب أن نضيف بندا جديدا على جدول الأعمال يخص دراسة القضايا المتعلقة بآثار القطاع الخاص على الأنشطة الفضائية، لأنني أعتقد أنه بإمكاننا أن نعمق التفكير في هذه المسألة إذا ما أضفينا عليها طابعا مؤسسيا وهذا على أية حال